خط ساخن بين اللجنة و «الجهاز المركزي» لمعالجة الملفات الإنسانية لـ«البدون»

«حقوق الإنسان»: الانتهاء من دراسة 90 % من الملفات المستحقة للتجنيس ورفعها لمجلس الوزراء

ناقشت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية خلال اجتماعها أمس أوضاع غير محددي الجنسية بحضور مسؤولي جهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية.

وقال رئيس اللجنة د.عادل الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة ناقشت عددا من المحاور الخاصة بقضية البدون على رأسها القيود الأمنية ومؤشرات الجنسية والجوازات المزورة بالإضافة إلى محاولات الانتحار من بعض أبناء هذه الفئة.

وأضاف الدمخي أن اللجنة كلفت من قبل مجلس الأمة تشكيل لجنة تحقيق في قضية انتحار الشاب البدون والقضايا المشابهة ومحاولات الانتحار الأخرى ومعايير حقوق الإنسان لهذه الفئة.

وأشار إلى ترحيب مسؤولي الجهاز المركزي بلجنة التحقيق وأنهم أبدوا استعدادهم لمساعدة اللجنة وتقديم كل ما تطلبه اللجنة من إثباتات وكذلك اللقاءات والزيارات.

وأضاف اتفقنا كذلك على تشكيل خط ساخن لمعالجة الشكاوى التي ترد إلى لجنة حقوق الإنسان مؤكدا أن ذلك لن يقتصر على اللقاءات فقط بل سنأتي بملفات الحالات الإنسانية.

■ عادل الدمخي: هناك تعهد حكومي بتعديل أوضاع حملة «الجنسيات المزورة»

ولفت الدمخي إلى وصول شكاوى إلى اللجنة عن طريق البريد الإلكتروني وأن اللجنة سوف تتدارس الشكاوى وسيكون هناك خط ساخن بين اللجنة والجهاز المركزي لمعالجة هذه الملفات.

وفيما يخص الجوازات المزورة أكد الدمخي أن اللجنة في اجتماعاتها الأولية عالجت جزءًا من المشكلة ببطاقة الضمان الصحي وهي تتيح لأبناء فئة البدون التعليم والعلاج وغيرها وتم توسيع الحالات وأصبحت هذه البطاقة موازية للبطاقة الأمنية.

وأضاف الدمخي أن اللجنة ناقشت إشكالية تعهد تعديل الوضع مشيرا إلى أن وزارة الداخلية تعهدت بأن يكون هناك دعوات من خلال الإعلام الرسمي لأصحاب الجوازات المزورة لتعديل أوضاعهم بالتدريج بدء من أبناء الكويتيات لأصحاب الجوازات المكتسبة.

اجتماع لجنة حقوق الانسان

■ لن تتوانى عن التحقيق في قضية الانتحار وستكون هناك زيارات ميدانية لهذه الفئة في مساكنها

■ التجنيس مسألة سيادية ولكننا نطالب بمنحه لمن تنطبق عليه الشروط ومن بينها إحصاء 65

■ مسؤولو الجهاز أبدوا استعدادهم لمساعدة اللجنة وتقديم كل ما تطلبه من إثباتات

وطالب الدمخي بضمانات لتفعيل بطاقات الضمان الصحي في أكثر من مجال وإتاحة الفرصة للفئة التي لم تسجل في الجهاز أن تسجل الآن للحصول على البطاقة.

وأكد أن هناك نية واضحة من الحكومة ورغبة في التعاون لإنهاء هذه الملف موضحا أن الجهاز المركزي تم التجديد له لمدة ٣ سنوات وأن عمره الآن من عمر مجلس الأمة الحالي وهذا يدعونا إلى حق حقيقي وقانوني وإنساني.

وشدد على أن اللجنة لن تتوانى عن التحقيق في قضية الانتحار لافتا إلى أن اللجنة سوف تلتقي ذوي الشاب الذي حاول الانتحار وسيكون هناك زيارات ميدانية لهذه الفئة في مساكنها والتحقيق في الأوضاع الإنسانية لتلك الفئة.

وبين أن اللجنة سوف تستدعي كل من له علاقة بهذه الفئة وسوف تصدر تقريرها بعد ذلك حسب تكليف مجلس الأمة لحل هذه القضية.

وأوضح الدمخي أن الجهاز المركزي عمل لجنة لدراسة الملفات التي تستحق التجنيس وانتهت من دراسة ٩٠% منها ورفعها إلى مجلس الوزراء.

وأكد أن التجنيس يحتاج إلى إقرار قانون من خلال مجلس الأمة وأن هناك قانونا حاليًا معروضا على جدول أعمال المجلس،مضيفا أن التجنيس مسألة سيادية وأن اللجنة تطالب بتجنيس من تنطبق عليه الشروط التي من بينها من يحمل إحصاء ٦٥ وهم من يطلق عليهم «الفئة الآمنة».

وأضاف أن الاجتماع تناول موضوع المؤشرات التي تكتب في البطاقات بحيث لا يتم كتابة الجنسية إلا بوجود إثبات عن والد الشخص أو جده ولا تعتبر بذلك جنسية العم أو الخال.

وأضاف الدمخي أن المؤشر هذا من أجل إثبات حالة لدى الجهات المختلفة بأن هناك مؤشرًا مشيرا إلى أن هذا حسبما ذكره المسؤولون في الاجتماع أن هذا المؤشر لا يعتبر إثباتا.

اللجنة تنتظر من الجهات المعنية تزويدها بالأعداد المستحقة

«الصحية»: شرائح جديدة تنضم لنظام التأمين الصحي على المتقاعدين خلال أسبوع

■ الحكومة تعترض بسبب الكلفة المالية الكبيرة ويهمنا أن يكون هناك توافق بين السلطتين

ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل خلال اجتماعها أمس اقتراحات تعديل القانون 114 لسنة 2014 الخاص بالتأمين الصحي على المتقاعدين بحضور وزير الصحة د. باسل الحمود والمدير العام لمؤسسة التأمينات الاجتماعية حمد الحميضي وممثلي الجهات المعنية.

وقال رئيس اللجنة النائب د. حمود الخضير في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، إن هناك مقترحات مقدمة من النواب لإضافة شرائح جديدة للقانون مثل ربات البيوت والأرامل حتى يكون مكتملا بصورته النهائية، وطلبنا في اجتماع سابق تزويدنا بالأعداد المستحقة للتأمين ولكن الأعداد لم تكتمل إلى الآن.

وأوضح أن الجهات المعنية أفادت بأن هناك ٢٩ من ذوي الإعاقات الشديدة والمتوسطة مستحقين للتأمين تتنوع إعاقاتهم بين السمعية والحركية بينما أن اللجنة أمهلت جميع الجهات أسبوعا لتزويدها بالأعداد كاملة.

وأكد الخضير أن هناك اتفاقا بين أعضاء اللجنة على إضافة كل الشرائح الموجودة إلى القانون ما لم تلتزم الجهات المعنية بتقديم الأرقام خلال المهلة المحددة.

وقال «بهمنا أن يكون هناك توافق على القانون بين الحكومة والمجلس خصوصا أن الحكومة تقول إن هناك كلفة مالية كبيرة ستترتب عليها وبالتالي الحكومة ستعارض القانون إذا أضفنا كل الشرائح».

وبين أنه في جميع الأحوال إذا لم تلتزم الجهات المعنية بتقديم الأعداد المطلوبة فإن اللجنة ستتخذ إجراءاتها وتحيل الموضوع إلى المجلس ليتخذ ما يراه مناسبا.

لجنة الشؤون الصحية

■ إذا لم تلتزم الجهات المعنية بتقديم الأعداد المطلوبة سنحيل الموضوع إلى المجلس

وأوضح أنه لم يصل إلى اللجنة رد بالرفض من الحكومة وهناك تعاون ولكن نرغب في أن يكون الأمر مبنيا على تصور علمي.

وبين أن اللجنة حصلت على الأعداد الخاصة بفئة ربات البيوت اللاتي بلغن ٥٥ عاما إذ أكد وكيل وزارة الشؤون سعد الخراز أن عدد الحاصلات على الإعانة في فبراير الماضي بلغ ١٨ ألفا.وذكر أن الجهات المعنية تعهدت بتزويد اللجنة بالأرقام المطلوبة الأسبوع المقبل كما ستتم مخاطبة المعلومات المدنية للحصول على بعض الأرقام متوقعا الانتهاء من تعديل القانون خلال دور الانعقاد الحالي.

سأل وزير المالية عن عدد المواطنين المقترضين من البنوك منذ يناير 2007

الموزري لرئيس الوزراء: هل صدر قرار بنقل تبعية «إعادة الهيكلة» إلى «القوى العاملة»؟

شعيب الموزري

أعلن النائب شعيب الموزري عن توجيهه سؤالا برلمانيا إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك في شأن برنامج إعادة الهيكلة والجهاز التنفيذي للدولة.

ونص السؤال على الآتي:

هل صدر قرار من مجلس الوزراء بنقل تبعية واختصاصات برنامج إعادة الهيكلة والجهاز التنفيذي للدولة من ديوان الخدمة المدنية إلى الهيئة العامة للقوى العاملة؟ إذا كانت الإجابة (نعم) فيرجى تزويدي بنسخة من قرار مجلس الوزراء.

هل تم ترشيح أسماء لشغل منصب الأمين العام للهيئة العامة للقوى العاملة؟ إذا كانت الإجابة (نعم) فما الجهة التي تم ترشيح الأسماء من قبلها وما أسس الترشيح وأسماء المرشحين وسيرتهم الذاتية؟

وهل من بين الأسماء التي تم ترشيحها وعرضها على مجلس الوزراء ممن تراوح خدمتهم ما بين 33 و38 سنة؟ إذا كانت الإجابة (نعم) فهل هذا يتوافق مع مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص الذي نص عليه الدستور في مواده (7) و (8) و (29)؟

كما أعلن النائب شعيب الموزري عن توجيهه سؤالا برلمانيا إلى وزير المالية د. نايف الحجرف عن عدد المواطنين المقترضين من البنوك المحلية منذ يناير 2007 حتى تاريخ السؤال وعدد المتعثرين عن السداد.

وطالب الموزري إفادته وتزويده بالآتي:

1 – كم عدد المواطنين والمواطنات الذين اقترضوا قروضاً استهلاكية وأخرى من البنوك المحلية خلال الفترة من شهر يناير 2007 حتى تاريخ هذا السؤال ؟

2 – كم يبلغ إجمالي هذه القروض مع الفوائد وما أصول هذه القروض؟

3 – كم عدد المتعثرين عن السداد؟ وكم يبلغ عدد المواطنين المقترضين الذين تم اتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم مثل منع السفر أو الضبط والإحضار أو القائمة السوداء وغيرها من الإجراءات ؟

4 – هل كانت هناك أي مخالفات من قبل أي بنك من البنوك في أي من هذه القروض؟ اذا كانت الإجابة (نعم) فما هذه المخالفات وما عددها وما الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي تجاه البنوك المخالفة؟ مع تزويدي بكافة المستندات المتعلقة بالمخالفات والإجراءات المتخذة.

نواب يقدمون توصيات على برنامج «الاستدامة»

تقدم عدد من النواب بـ6 توصيات بشأن البرنامج الوطني للاستدامة المالية والاقتصادية على ضوء ما استعرضه وزراء في جلسة الثلاثاء الماضي عن البرنامج الذي استعاضت به الحكومة عن الوثيقة الاقتصادية.

وجاء في التوصيات ما يلي:

1 – تحيل الحكومة البرنامج الوطني معدلا وفق الملاحظات والمداخلات إلى مجلس الأمة خلال مدة شهرين من تاريخه، متضمنا التفاصيل الفنية والأرقام والمؤشرات كافة.

2 – التزام الحكومة بإحالة دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع القوانين ذات الصفة المالية والاقتصادية المحالة منها أو المدرجة على جداول أعمال لجان المجلس.

3 – التزام الحكومة بعقد مناقشات عامة حول البرنامج الوطني، مصحوبة بملاحظات المجتمع المدني والنواب.

4 – عدم المساس بالمكتسبات الشعبية أو أسعار الخدمات العامة أو تكاليف الدعوم العامة، من دون الرجوع إلى مجلس الأمة وفقا للقانون.

وعدم زيادة أسعار الوقود والمشتقات.

5 – تضمين (البرنامج الوطني للاستدامة الاقتصادية والمالية) محور التقشف ووقف الهدر الحكومي وتقليل نفقات كبار المسؤولين وتحصيل المستحقات وملاحقة السرقات واستعادة المسروقات.

6 تقديم الحكومة رؤيتها خلال شهرين لرفع ترتيب الكويت في مؤشرات مكافحة الفساد والشفافية العالمية.

وتقدم بهذه التوصيات النواب، محمد الدلال وعلي الدقباسي وعبدالوهاب البابطين وعسكر العنزي وأسامة الشاهين ود. عادل الدمخي ود. وليد الطبطبائي وحمدان العازمي وشعيب الموزري.

توصيات نيابية على برنامج الاستدامة

عسكر يشيد بالموافقة على اقتراحه إضافة لغة الإشارة إلى النقل المباشر للجلسات

ثمن النائب عسكر العنزي موافقة مكتب المجلس على الاقتراح الذي تقدم به بتوفير اشخاص متخصصين في لغة الإشارة لذوي الاحتياجات الخاصة اثناء انعقاد جلسات مجلس الأمة وخلال نقل الجلسات في التلفزيون لترجمة ما يدور من نقاشات للمعاقين وعرضها من خلال الشاشة الداخلية للقاعة.

وقال عسكر في تصريح صحافي إن رعاية المعاقين تشكل إحدى أولويات الدولة خصوصا حق ذوي الاحتياجات الخاصة في الحصول على فرص متكافئة مع غيرهم في جميع مجالات الحياة بما يحقق لهم احترام الذات والاعتماد على النفس والعيش بكرامة وحرية.

وأكد عسكر أن توفير متخصصين في لغة الإشارة يأتي ضمن الخدمات المطلوب توفيرها لذوي الاحتياجات بما يساعد في دمج المعاقين بالعالم المحيط بهم